الا الاضافة والاضافة اما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان قيل اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ والمصدر في المعنى ولذلك لا تونز الاضافة فيه ولم تجزم الاسما التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى الى ذهاب شيين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة لتوالي الحذف على اخرها وقال ابو حيان الصواب في ذلك ما قرر بعض اصحابنا ان الغرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق النون الساكنه للماضي ون اخونه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسوال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يودي الى تسلسل السوال اذ ما من شي الا ويقال فيه لو كان كذا وانما يسال عما كان يجب قياسا فامتنع والذى كان يجب قياسا هو خفض المضارع اذا اضيف اليه اسما الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسما التي لا تنصرف لشبهها الفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى وهاك فوايد الاولى قال ابن الدهان في الغرة انما كانت الحركات ثلاثا لان الحروف التي هي اصول لها ثلاثة الالف ومخرجها من اقصى الحلق فاخذت الفتحة منها والياء من وسط اللسان فاخذت الكسرة منها والواو من بين الشفتين فاخذت الضمة منها وقال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث اهي ماخوذة من حروف المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من اليا اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث فالالف من الفتحة والواو من الضمة واليا من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفا

قف
على هذه الفوائد
حتى لا تطلبها [illegible]
جامعها

بالا

٩٥

بالاصل عن فرعه وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الاخر وصححه بعضهم انتهى الثانية قال ابن يعيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما راى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض الثالثة تمكن النطق بالحروف اقوى من تمكنه بالحركة الرابعة اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من غير افعاله اخبرني باخف الافعال اليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمه الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي اخراج الكسرة الى تحريك جانب الفم مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو وقال ابن جني ومما هو دليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون اذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع احدها اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق بها من نايب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشر فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه والاخف للكثير ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل وايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والنوع الواحد من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى قال الزجاجي الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشيا ولما كانت المجرورات اكثر

ج

ت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1